

المركز الجامعي نور البشير البيض



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار
الاقتصادي

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تخصص اقتصاد كمي

إشراف الأستاذ:

بوبكر محمد

من إعداد الطالب:

- عمارة أسامة

السنة الجامعية 2022/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

قال تعالى: (إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾) سورة إبراهيم

الآية 7.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" صدق رسول الله

الشكر الأول والأخير الله سبحانه وتعالى الذي أعطانا القوة والعزم والمثابرة لإنجاز هذا العمل المتواضع. من دواعي سرورنا أن نتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى أستاذتنا المحترم بوبكر محمد لقبوله الإشراف على هذا العمل، والذي رافقنا طيلة هذا العمل.

دون أن ننسى جميع أساتذة وموظفي معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ولكل من ساهم من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع وفي الأخير نتقدم بالشكر الواسع إلى أوليائنا الأعزاء وكل زملائنا الكرام.

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه والتابعين إليه بإحسان أما بعد:

فأهدي نتائج سنوات الخمسة الجامعية هذه، إلى من أوصى الله بهما خيرا وجعل طاعتهم مقرونة بعبادته

فقال جل وعلا: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۚ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾: وقال تعالى

إلى من ربباني صغيرا و شمالاني بمعروفهما كبيرا إلى من يستحقون علي أكثر من مجرد إهداء إلى نفسين أحب إلي من نفسي و من كان رضائهما الخير كله نبع الحنان ومصدر العزيمة الذي لا يلين و اللسان الذي لا يكف عن الدعاء رمز المحبة والحنان وعطف والاطمئنان إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها، إلى من لا تكفي الكلمات ولا يسع ذكرها السطور، إلى من لا يزال دعاءها يحفظني ويرعاني، إلى رمزي في الوجود و قدوتي في الحياة، إلى من .رمز الإيمان والنقاء أُمي الحبيبة أطال الله في عمرها كانت يدها مبسوطتان لتربيتي وتعليمي و لنجاحي و لسعادتي و حمايتي، رمز الاجتهاد و الكفاح و معتمدي في الحياة بعد الله، إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوم أهدي بها .اليوم و في الغد و إلى الأبد أبي العزيز

إلى من هم أقرب إلي من روعي إلى من شاركوني حزن آلامي وبهم أستمد عزيمتي و إصراري إخوتي و أخواتي الأعزاء.

فهرس المحتويات

5	شكر
5	إهداء
7	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة
8	تمهيد:
9	المبحث الأول: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
9	المطلب الأول: النمو الاقتصادي
13	المطلب الثاني: البطالة
16	المطلب الثالث: التضخم
19	المبحث الثاني: الإنفاق الحكومي
19	المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي
22	المطلب الثاني: أسباب تزايد الإنفاق الحكومي
26	المطلب الثالث: دراسة في محددات الإنفاق الحكومي وأقسامه
30	المطلب الأول: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق العمالة الكاملة وتحقيق التوازن الخارجي
33	المبحث الثالث: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
33	المطلب الثاني: دور الإنفاق الحكومي في الحد من معدلات التضخم
36	خلاصة الفصل:
37	الفصل الثاني: دور الإنفاق الحكومي في الاستقرار الاقتصادي في الجزائر
38	تمهيد
39	المبحث الأول: أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي	39
المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2000-	
2022	42
المبحث الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على التضخم	48
المطلب الأول: وضعية معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	48
المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر	51
المبحث الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على البطالة	52
المطلب الأول: وضعية معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000-	
2022	53
المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر في الفترة الممتدة من	
2000-2022	55
خلاصة الفصل:	57
خاتمة	59
قائمة المصادر والمراجع	62

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
42	يوضح حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	01
45	حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000-2022	02
49	الجدول 03: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	03
53	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000-2022	04

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
43	يوضح حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	01
46	حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000-2022	02
47	العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2000-2022	03
49	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000- 2022 (%)	04
52	العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر للفترة الممتدة بين 2000-2022	05
54	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000-2022	06

مقدمة

يعتبر الإنفاق الحكومي حجر الزاوية في الحكومة لتحقيق تطلعات التقدم والتنمية في جميع جوانب ومجالات الحياة، لذلك له وزن خاص في البحوث المالية، وبالتالي فإن سياسة الإنفاق تعكس إلى حد كبير الأهداف التي وضعتها الحكومة لتسريع التنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تسعى الجزائر إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، محاربة البطالة والتضخم بالاعتماد على وسائل الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار ودفع النمو الاقتصادي، حيث شهدت سياسة الإنفاق الحكومي من أدوات السياسة النقدية زيادة مستمرة خاصة من بداية الألفينات وبداية تجسيد الاستثمار العام لذلك يعد الإنفاق الحكومي متغيرا مهما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الإشكالية:

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية ارتأينا إلى تقسيمها إلى الأسئلة التالية:

-كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟

-كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر؟

-هل يساهم الإنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

-يؤدي الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

- يؤدي الإنفاق الحكومي في تزايد معدلات التضخم في الجزائر.
- هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة في الجزائر.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- ✓ التعرف على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ محاولة التعرف على دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- ✓ محاولة معرفة تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر وتأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة.

أهداف الدراسة:

- ✓ إعطاء نظرة عامة حول الإنفاق الحكومي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ معرفة تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر وكيفية مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي للمواضيع التي تتعلق بالتخصص الجامعي؛
- الرغبة الذاتية في معرفة دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الأسباب الموضوعية:

- أن الموضوع يمثل محاولة جادة لفهم دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

1. دراسة "قريجيح بن علي"¹ لسنة 2018 والموسومة بعنوان "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2017" استخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك، وكانت من نتائج الدراسة أن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ذو اتجاهين متعاكسين، فالأول ذو أثر إيجابي ويكون ذلك في الأجل القصير، حيث قدرت الزيادة بحوالي 1.21% والتي تعبر عن مرونة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وتمثل الأثر الثاني في العلاقة السلبية والتي تكون في الأجل الطويل، حيث قدرت نسبة الأثر على مستويات الناتج المحلي الإجمالي بـ 2.036% عند ارتفاع حجم النفقات بـ 1% وبصفة عامة فإن الإنفاق العام في الجزائر لا يسهم في تحسين مستويات الإنتاجية ودفع التنمية الاقتصادية.

2. دراسة مكي عمارة² لسنة 2019/2018، والموسومة بعنوان "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017"²، تم استخدام المنهج الاستقرائي بالاعتماد على السلاسل الزمنية وطريقة المربعات الصغرى العادية ونماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة أن نفقات التجهيز هي التي تحفز النمو الاقتصادي حيث كان لها أثر موجب على الناتج الإجمالي الحقيقي، عكس نفقات التسيير والتي كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي، كما تم استعمال نموذج التكامل المشترك وتبين أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

¹ بن علي قريجيح، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2017"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المدرسة العليا بوهران، الجزائر، 2018.

² مكي عمارة، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018.

3. دراسة كل من "سمير جريبيع، و "آيت حبوش وهيبة" والموسومة بعنوان "أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1962-2021"³. تم استخدام برنامج Eviews10 من أجل تقدير نموذج VAR، وتوصلت الدراسة إلى أن 8% من التقلبات في النمو الاقتصادي سببها الصدمات الحادثة في الإنفاق الحكومي، أما في الأجل الطويل فإن صدمات الإنفاق الحكومي تفسر ما نسبة 14% من التقلبات الحادثة في النمو الاقتصادي.

المنهج المستعمل:

لدراسة موضوع بحثنا المتمثل في سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي استخدمنا المنهج التحليلي الوصفي لتوضيح دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتم استعمال المنهج الوصفي في الجانب النظري أما الجانب الميداني فتم استعمال المنهج التحليلي.

هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية البحث، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين؛ حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للدراسة وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وتم التطرق فيه إلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: وتم التطرق في هذا المبحث إلى الجانب النظري للإنفاق الحكومي.

المبحث الثالث: جاء بعنوان دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

³ سمير جريبيع، وهيبة آيت حبوش، "أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1962-2021"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13، العدد 12، جويلية 2023.

في حين تم تخصيص الفصل الثاني للجانب الميداني للدراسة وهو الآخر تم تقسيم إلى
ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على التضخم

المبحث الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على البطالة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو الهدف التي تسعى كل دول العالم إلى تحقيقه، والاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها ويكون هذا من خلال الاستغلال الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار السعري والنقدي لاستمرار دفع عجلة التنمية.

ويعتبر الإنفاق الحكومي أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول معرفة دور الإنفاق الحكومي في الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثاني: الإنفاق الحكومي

المبحث الثالث: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى النظم الاقتصادية لتحقيقها، حيث يؤدي تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى استقرار المجتمع، وتصبح البيئة الاقتصادية مواتية ومواتية لتطوير العمل الاقتصادي المالي. ومن خلال هذا سيتم التطرق إلى أهم المؤشرات للاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

قبل الخوض في خصائص ومصادر النمو الاقتصادي يجب أولاً التعرف على النمو الاقتصادي وهذا من خلال الفرع الأول، نظريات النمو الاقتصادي في الفرع الثاني، أما محددات النمو الاقتصادي في الفرع الثالث.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

تستعمل كلمة النمو في اللغة العربية للدلالة على العملية التي تتم في الداخل، والإنماء على العملية التي تتم بمساعدة من الخارج للتعبير عن الاتجاه القسدي في التنمية¹.

لم يتفق علماء الاقتصاد والباحثين الأكاديميين على وضع تعريف شامل للنمو الاقتصادي من بين التعاريف نذكر:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن².

¹ الشمري مایح شبيب، حسين علي الشامي، الحوكمة والنمو الاقتصادي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص82.

² محمد عبد الله شاهين محمد، الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018، ص25.

وهناك من يعرفه بأنه زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت¹.

ونجد من يعرفه على أنه "توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها والذي ينطوي على عملية توسيع..العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية كما ينطوي على تحسينها"².

ومن أهم سمات النمو الاقتصادي أنه³:

- ✓ زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية؛
- ✓ حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.

الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

هناك عدة نظريات تفسر النمو الاقتصادي نذكر أهمها:

أولاً: النظرية الكلاسيكية للنمو

تتمثل في آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، وكذلك آراء جون ستوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان وارتكز الكلاسيك في تحليلهم

¹ شهدان عادل عبد اللطيف الغرابوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص115.

² عبد الزهرة فيصل يونس، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص58.

³ ليلي بعوني، "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي: مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر3، المجلد06، العدد02، 2017، ص779.

للمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، ومنه فالنهاية للتنمية هي الركود الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون¹.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية من نموذج الشهير لـ SOLOW سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاضد الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن تم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الأجل، أما في الأجل الطويل فينتج معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لا بد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي وكذا تزايد حجم السكان².

الفرع الثالث: محددات النمو الاقتصادي

تتمثل محددات النمو الاقتصادي في:

¹ فضيلة ملوإ، علي مكيد، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)", مجلة

الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد الخاص، جوان 2020، ص128.

² رشيد ساطور، "دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط"، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد 10، ديسمبر 2013، ص165.

أولاً: تراكم رأس المال

يشمل التراكم الرأسمالي كل الاستثمارات الجديدة سواء مادية أو بشرية، وهو نتاج تخصيص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره لزيادة الناتج المستقبلي، ويعتبر الادخار أساساً لتراكم رأس المال إذ ينبغي على الدولة الرامية إلى زيادة معدلات نموها الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي وتحويله إلى ادخار ومن ثم إلى مشاريع استثمارية، ولذلك فإن كلفة النمو هي الجزء المضحي به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم رأس المال¹.

ثانياً: التقدم التكنولوجي

أظهرت العديد التجاري أن التقدم التكنولوجي يحفز النمو الاقتصادي من خلال التخصيص الأمثل للموارد والكفاءة العالية للتطبيقات التكنولوجية ضاعفت من مستوى الإنتاج والإنتاجية، كما أن هذه التطبيقات من شأنها تحريك الطلب الفعال المحرك بدوره لكفاءة القطاعات الاقتصادية. ففي أكثر من 60 بلداً نامياً، تبين أن التغيير في استخدام رؤوس الأموال والأيدي العاملة أسهم إسهاماً كبيراً في تغيير النتائج، إلا أن الأمر الأكثر دلالة هو أن الأمر الأكثر دلالة هو أن الفوارق في الأداء الإنمائي نتجت من الزيادة إنتاجية إجمالي عناصر الإنتاج أكثر مما نتجت عن الاختلافات في زيادة رأس المال، والبلدان التي سجلت أعلى معدلات النمو هي اقتصاديات شرق آسيا هي تلك التي حققت أعلى زيادة في الإنتاجية².

¹ الوليد قسوم ميساوي، مونير بن حاح، "المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 03، 2021، ص 98.

² فاتح شيبان، "أثر البحث العلمي والتطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي والتنمية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص 149.

ثالثاً: القوة العاملة

إن العمال لا يتساوون من حيث قدرتهم على الإنتاج لاختلاف مستواهم التعليمي ومهاراتهم، ويمكن حساب الكفاءة الكلية لليد العاملة (H) كنتاج لإجمال العمال في الاقتصاد (L) ومتوسط الكفاءة (الرأس المال البشري) للعمال (h) وفق العلاقة التالية: $H=L \times h$.

رابعاً: الموارد الطبيعية

إن الدول التي لديها موارد طبيعية أكبر بإمكانها رفع مستويات نموها أفضل من الدولة التي تعاني من شح في هذه الموارد، إلا أن معظمهم لا يعتبرون هذا العامل محددًا أساسياً للنمو بل مساعداً فقط، حيث أن توفره مع غياب العوامل الثلاثة السابقة لن يكون له أثر إيجابي على معدلات النمو¹.

المطلب الثاني: البطالة

إن البطالة من المشكلات الرئيسية التي تواجه الدول في استقرارها الاقتصادي، وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف عليها أكثر.

الفرع الأول: مفهوم البطالة

هناك عدة تعريفات للبطالة أهمها:

عرفت البطالة في معجم مصطلحات القوى العاملة بأنها: "عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين والباحثين عنه"².

¹ الوليد قسوم ميساوي، مونير بن حاح، مرجع سابق، ص 99-100.

² حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة، المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2020، ص12.

كما تعرف على أنها: "عدم استطاعة الشخص الحصول على عمل لطالبه مع وجود الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أفراد لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل غير أنهم باستطاعتهم العمل وراغبين فيه وباحثين عنه غير أنهم غير قادرين الحصول عليه"¹.

ومن أهم سمات البطالة خاصة في الدول العربية هي²:

- ✓ البطالة ظاهرة شبابية؛
- ✓ ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل؛
- ✓ غياب التدريب المهني الموجه لسوق العمل لغياب التخطيط؛
- ✓ الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي للشباب إن توفر وبين متطلبات سوق العمل؛
- ✓ نسبة الإناث المرتفعة من البطالة.

الفرع الثاني: أنواع البطالة

لقد تم تقسيم البطالة إلى نوعين أساسيين:

1/- البطالة الاختيارية: أي عدم توفر الرغبة في العمل مع توفر القدرة بسبب قلة الأجور في الوظائف الموجودة، وتندرج تحتها عدة أنواع³:

- ✓ البطالة الاحتكاكية: يطلق عليها اسم بطالة البحث، نتيجة الوقت الذي ينقضي بسبب البحث عن العمل، ويمكن التقليل من هذا النوع من البطالة بتوفير معلومات أفضل عن سوق العمل والوظائف المتاحة، وبالتالي التقليل من الوقت المبذول في البحث عن الوظيفة؛

¹ إسماعيل علي شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص 40.

² شهدان عادل عبد اللطيف الغريابوي، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورها في التشغيل في الدول العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 178.

³ طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، البطالة "مفهومها_أسبابها خصائصها" اتجاهات عربية وعالمية، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص 12.

- ✓ البطالة الموسمية: ويتعلق هذا النوع بالوظائف التي تكون موسمية مثل الأعمال الفلاحية التي تحتاج للعمال في الموسم الإنتاجي؛
- ✓ البطالة الهيكلية: تكون سبب التباين في المهارات المتوافرة والمطلوبة إلى الركود طويل الأمد في سوق العمل، فتصبح المهارات التي يمتلكها العمال قديمة، فيظهر شكل من أشكال البطالة الهيكلية، ويقصد بها البطالة التي تظهر بسبب تأثر هيكل الاقتصاد واختلاف الطلب على القوى العاملة.

2/- البطالة الإجبارية: وتسمى بطالة نقص الطلب والتي بدورها تنقسم إلى¹:

- ✓ بطالة دورية: والتي تكون في حالة الركود الاقتصادي لدولة ما؛
- ✓ البطالة المقننة: أي أن الأشخاص لديهم وظائف لكن ليس لديهم إسهامات في الناتج الكلي؛
- ✓ البطالة السلوكية: وتعني عدم الالتحاق بوظائف مصنفة ضمن الوظائف الدنيا مثل: عمال النظافة؛
- ✓ البطالة الوافدة: وهي اشتغال المهاجرين من بلدانهم بأجور زهيدة، وهذا ما يخلق بطالة لدى أبناء الوطن.

الفرع الثالث: أسباب البطالة

من الأسباب الاقتصادية والسياسية للبطالة تتمثل في الاعتماد على التكنولوجيا والآلات بدلا من العمالة البشرية في عملية إتمام وإنجاز العمل، وانخفاض الطلب على العنصر البشري للقيام ببعض الأعمال، بالإضافة إلى انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد التي تملك رؤوس أموال عالية إلى دول فقيرة لرخص اليد العاملة، وأصبحت

¹ طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، مرجع سابق، ص13.

الحكومات حالياً تنتهج سياسات تحجيم وتقليل الإنفاق من الأموال على مشاريع الاستثمار في مختلف المجالات¹.

كما تعاني بعض المجتمعات العربية من نظرة الازدراء والتعالي للعاملين في القطاع الزراعي مما اضطر الفلاحين وخصوصاً الشباب منهم على ترك العمل بالأرض والهجرة إلى المدينة بحثاً عن العمل مما شكل زخماً في عرض قوة العمل وبالتالي زيادة نسبة عجز الموازنات العربية عن تمويل مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية وإعادة تأهيل الريف أجبر العاملين في القطاع الزراعي على التوقف عن العمل واتجاه البعض الآخر إلى الأعمال الخدمية².

وفي الأخير نستنتج أن البطالة مؤشر خطير لأي دولة أو مجتمع وتهدد استقراره الاقتصادي والاجتماعي والوطني ككل.

المطلب الثالث: التضخم

إن التضخم من المؤشرات الدالة على الاستقرار الاقتصادي، وهذا من خلال التأثير على ميزان المدفوعات. ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى التعريف التضخم بشكل أوسع.

¹ عمر محمد الزغول، الفقر والبطالة فايروس العصر المتجدد، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، ط1، 2019، ص11.

² حسين عبد المطلب الأسرج، دور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة في الدول العربية، 2018.

الفرع الأول: مفهوم التضخم

هناك من يرى أن التضخم بأنه: "عبارة عن زيادة المقدرة الشرائية عند الجماعة، وهذا قريب جدا للحقيقة؛ لأن مجرد كثرة النقود أو كثرة النقود والائتمان معا_ وإن كانت في أغلب الحالات من أسباب التضخم إلا أنها قد لا تؤدي إليه¹.

وفي تعريف آخر هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية².

يرى بيغو "Pigou" أن التضخم يكون موجودا عندما يكون الدخل النقدي في حالة توسع تفوق نسبة الدخل الحقيقي الناجم عن النشاط الاقتصادي أو أنه ذلك الجزء من الارتفاعات في الأسعار الناتج عن التدخل الحكومي في النقود والصيرفة³.

ومنه التضخم هو الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار، والزيادة المؤقتة لا تعتر تضخم.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

للتضخم عدة أنواع نذكر منها⁴:

- **التضخم المعتدل أو الزاحف:** يتميز بالزيادة البسيطة والمستمرة في ارتفاع الأسعار، ويحدث غالبا في فترات نقص الطلب؛
- **التضخم المتسارع:** يتصف بالتزايد المستمر والمتضاعف في مستوى الأسعار؛

¹ إبراهيم عبدة، أعلام الصحافة العربية، مكتبة الآداب، ط1، 1998، ص192.

² محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص572.

³ سعيد سامي الحلاق، محد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار يازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص139.

⁴ سارة أدبوب، مريم لسبع، "تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)"، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد02، العدد02، ديسمبر 2021، ص40-41.

- **التضخم المكبوت:** هو الذي لا تستطيع فيه الأسعار الارتفاع بسبب وجود سياسات وقيود نوعية أو كمية تمنع ذلك، وبمجرد اختفاء هذه القيود سيدفع الأسعار إلى الارتفاع بسرعة كبيرة؛
- **التضخم الجامح:** ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير ويكون غالبا في حالات الحروب والأزمات السياسية والاجتماعية؛
- **التضخم الدوري:** هو الذي يحدث نتيجة تغيرات العرض الكلي والطلب الكلي المرتبط بالدورات الاقتصادية.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم

تتمثل الآثار الاقتصادية للتضخم فيما يلي:

-**القوة الشرائية للنقود:** يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية. كما يؤدي إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفا من ارتفاع أسعارها مستقبلا مما يضعف عملية الادخار، وهكذا تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة؛¹

-**اختلال ميزان المدفوعات:** نتيجة لزيادة حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي يترتب إليها زيادة في الطلب على السلع المستوردة إلى جانب السلع المحلية. وإذا كان الاستيراد طليقا يرتفع حجمه، ويضغط على امتصاص موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيدا، فيحول فائض القوة الشرائية من الخارج إلى السوق المحلية، فيزيد الطلب على السلع المنتجة محليا، خاصة السلع البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الأسعار؛

¹ رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، ص 06.

-يخفض التضخم من حجم السلع القابلة للتصدير، ويضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجي؛

-توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي غير مفيدة للتنمية في مراحلها الأولى، فنتجه إلى المضاربة على أسعار الأراضي الزراعية وإلى بناء المنازل الفاخرة، وإنتاج السلع الترفيهية التي يكثر عليها الطلب من طرف أصحاب الدخل العالية؛

-إن استمرار تصاعد الأسعار يؤدي إلى ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية، نظرا لاستحالة تحديد تكاليف الإنشاء بصورة نهائية، متسببا في عدم ميسورية التخطيط القومي؛

-فقدان النقود لوظيفتها كمستودع للقيمة بسبب اتجاه قيمتها إلى التدهور المستمر مما يقلل من التفضيل النقدي على التفضيل السلعي؛

-انخفاض ميل الأفراد للادخار وزيادة ميلهم للاستهلاك، وتحويل الأرصدة التي لديهم إلى ذهب وعمليات أجنبية¹.

المبحث الثاني: الإنفاق الحكومي

يعتبر الإنفاق الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تطبيق سياستها الاقتصادية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الإنفاق الحكومي وكل ما يتعلق به.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي

سيتم تقديم تعريف للإنفاق الحكومي في الفرع الأول، ثم التطرق إلى أشكاله في الفرع الثاني.

¹ بلال دريد، "أثر التضخم على القوائم المالية وطرق معالجته حسب النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013، ص35-36.

الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي

يعرف الإنفاق الحكومي على أنه: "المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات إلى المواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة"¹.

كما يعرف بأنه الإنفاق الجاري المتمثل في دفع الأجور والمرتبات لموظفي الدولة، والخدمات الصحية والتعليمية، والإنفاق على المباني الحكومية والسكنية الجديدة، ودعم البنية التحتية².

يشتمل الإنفاق الحكومي على مشتريات الحكومة من السلع والخدمات كالأثاث والأدوات المكتبية، وهي تشبه في ذلك القطاع العائلي من حيث الإنفاق الاستهلاكي، كما تقوم الحكومة ببناء المدارس والمستشفيات عن طريق التعاقد مع مقاولين للقيام بهذه الأعمال، إضافة إلى أنها تقوم بتوظيف الطبيب والمدرس والكهربائي، كل هذا يدخل في إطار الإنفاق الحكومي³.

الفرع الثاني: صور الإنفاق الحكومي

للإنفاق الحكومي صور مختلفة ومتعددة، نحددها بما يأتي:⁴

أولاً: الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة إلى الموظفين والعمال والمتقاعدين العاملين في أجهزتها

ثانياً: قيم السلع والخدمات التي تبتاعها الدولة وتهدف من ذلك إلى إشباع الحاجات العامة.

¹ زيد حازم الزلزلي، عسكرة المجتمع التأثيرات السياسية والأمنية، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص234.

² رضوان محمود المجالي، الوجيز في النظام الاقتصادي الدولي دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2021، ص232.

³ فايز بن إبراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، شركة العبيكان للتعليم، الرياض، ط7، 2022، ص97.

⁴ طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، بغداد، ط1، 2017، ص20.

ثالثا: الإعانات المختلفة التي تقدمها الدولة إلى مختلف الفئات الاجتماعية أو إلى الدولة والمنظمات الدولية.

رابعا: تسديد أقساط وفوائد الدين العام التي تقترضه الدولة.

الفرع الثالث: ضوابط الإنفاق الحكومي

لكي يحقق الإنفاق الحكومي غايته الأساسية لا بد من إتباع مجموعة من الضوابط المتمثلة في¹:

✓ ضابط المنفعة: أي أن الهدف الرئيسي من الإنفاق هو تحقيق المنفعة العامة، وهذا ما يستدعي عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد، أو المجموعات أو فئات المجتمع دون البعض الآخر؛

✓ ضابط الاقتصاد في النفقة: يجب على القائمين بالإنفاق الحكومي تجنب التبذير والإسراف؛

✓ ضابط الترخيص والتقنين: الترخيص هو ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة، أي أنه لا يمكن صرف أي مبلغ من المال دون موافقة الجهة المختصة بالتشريع، أما تقنين النشاط الإنفاقي للدولة فالمقصود به أن يتم تنفيذ النفقات العامة وفقا للإجراءات التي حددتها الموازنة والقوانين المالية.

ومنه ترشيد الإنفاق الحكومي يتمثل في رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة مما يؤدي إلى تحسين طرق الإنتاج الحالية وخفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب.

¹ بد اللطيف عثمان، زهرة بورحلة، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2021)", المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 02، 2022، ص 128.

المطلب الثاني: أسباب تزايد الإنفاق الحكومي

هناك نوعين من الأسباب الرئيسية لزيادة النفقات العمومية:¹

الفرع الأول: الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق الحكومي:

ويقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات أي أن التوسع في حجم السلع والخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع، وتحسين مستوى الخدمات والسلع في ذات الوقت. وتتمثل الأسباب الحقيقية في:

أولاً_ الأسباب الاقتصادية: يعتبر زيادة نشاط الدولة في الاقتصاد من أكثر العوامل المفسرة لظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة، من خلال زيادة الدخل والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي والمنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات القومية، فزيادة الدخل القومي تمكن الدولة من الزيادة في حجم التكاليف أو الأعباء العامة، بغض النظر عن حجم أنواع الضرائب المقررة، وتمكن هذه الموارد المتاحة من مضاعفة إنفاقها والتوسع في إقامة المشروعات العامة. كما تلجأ الدولة من زيادة في نفقاتها العامة مع أجل رفع التنافسية الاقتصادية الدولية.²

ثانياً_ الأسباب الاجتماعية: وتظهر الأسباب الاجتماعية في نمو الوعي الاجتماعي، بفضل ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم، هذا ما دفع للمطالبة بتدخل الدولة لتحقيق التوزيع الاجتماعي وبالتالي الحد من الفروق القائمة بين الفئات الفقيرة والفئات الغنية. ولتحقيق هذا الغرض يتخذ من النفقات العامة كأداة لإعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات ذات الدخل

¹ محمود صالح عطية، "أسباب زيادة النفقات العامة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث مع الإشارة إلى العراق"، مجلة ديالي، العدد 50، 2011، ص9.

² أسماء عدة، "أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2015/2016، ص52.

المحدود، وهنا توسعت الدولة بصفة عامة في الإنفاق على التعليم ودعم أسعار السلع الأساسية تخفيفاً لأعباء الحياة على محدود الدخل.¹

ثالثاً_ الأسباب المالية: وتتمثل في ما لي:

1. سهولة الاقتراض: اعتبرت القروض فيما مضى وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة بمعنى أن الدولة لا تلجأ إليها إلا في حالة وجود نفقات غير عادية كنفقات الحروب لم تستطع الدولة تغطيتها بمواردها العادية، وكانت هناك شروط صعبة للاقتراض إلا أنه في الوقت الحالي هناك سهولة في اللجوء إلى القروض العامة، كما أن الدولة قد لا تكتفي بالاقتراض الاختياري وقد تلجأ إلى القروض الإجبارية. وهذا ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة سواء في بداية صرف القرض أو عند رد القرض ودفح الفوائد المستحقة عنه.

2. وجود فائض في الإيرادات: قد يؤدي الفائض في الإيرادات إلى إغراء الدولة بالتوسع في النفقات العامة عن طريق تحسين مستوى خدماتها القائمة وتقديم خدمات جديدة.²

رابعاً_ الأسباب الإدارية: إن زيادة النفقات في هذه الحالة يكون نتيجة التوسع في الخدمات لعامة مثل زيادة عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح المتعددة التي تقوم كل منها بدور مختلف في مجال الخدمة العامة.

خامساً_ الأسباب السياسية: من بين العوامل السياسية التي تؤدي إلى زيادة النفقات العمومية في المجال السياسي:³

¹ يونس منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 2004، ص42

² المرجع نفسه، ص43-44

³ شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-

2010)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 03، 2011/2012، ص84.

1. انتشار مبادئ الديمقراطية: ما يؤدي إلى زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل، والمحرومة، والتكفل بالكثير من خدماتها، مما يزيد من حجم النفقات العامة، أضف إلى ذلك أنه في حالة انتشار المبادئ الديمقراطية، يزداد عدد الأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة ما يجعلها تسعى إلى كسب رضا أفراد المجتمع من أجل الحصول على أصواتهم الانتخابية، وهذا ما يتطلب زيادة في النفقات العامة.

2. نمو مسؤولية الدولة: الدولة هي مجموعة من المرافق العامة الموجهة لخدمة الصالح العام ولهذا تقرر مسؤولياتها في خدمة المواطنين، وأي ضرر لأحد الأفراد الناشطين فيها يؤدي إلى التعويض، وهكذا يشارك المجتمع في تحمل عبء المخاطر المترتبة عن سير المرافق العامة.

3. زيادة نفقات التمثيل الخارجي: تزداد النفقات العامة عند اشتراك الدول في المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى اتساع تمثيلها في العدد من الدول المستقلة، بالإضافة على تقديم الإعانات المالية والمساعدات للدول الأجنبية أو لرعاياها.

4. زيادة النفقات العسكرية: يلعب التسليح العسكري لدفع التهديدات الداخلية والخارجية دورا كبيرا في زيادة النفقات العامة في هذا المجال.¹

الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية:

وتعني زيادة في الأرقام النقدية للنفقات العمومية دون أن تكون هناك زيادة رقمية في حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المجتمع من خلال الإنفاق العام الذي تقوم به الحكومة.

¹ شعبان فرح، مرجع سابق، ص 85.

وتتمثل الأسباب الظاهرية إلى الأسباب التالية

1. **تدهور قيمة النقود:** من الآثار التي تترتب على تدهور قيمة العملة هو زيادة الإنفاق العام، أي أن تزيد من نسبة إنفاقها على نفس السلع والخدمات التي كانت تتلقاها من قبل بسعر أقل، أي أنه لا تكون زيادة في المنفعة.¹

2. **اختلاف طرق إعداد الموازنة:** إن التغيير في طرق إعداد الموازنة من سنة لأخرى يؤدي إلى تغيير في الأرقام المرجوة للنفقات العامة، وهذا ما يؤدي إلى ظهور نفقات أقل في السنوات السابقة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ظاهرة غير حقيقية. ويكون في الحالات التالية:²

✓ إذا كانت بعض الميزانيات تخصم من الإيرادات تكاليف جبايتها وتم إلغاء هذه القاعدة، وأدخلت جميع الإيرادات ضمن جدول الإيرادات دون حذف تكاليف الجباية، وأدرجت جميع النفقات بما فيها نفقات الحصول على الموارد المالية؛ فإن هذا يؤدي إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة؛

✓ في بعض الأحيان تستبعد الدول من ميزانيتها النفقات المتكررة والثابتة، فإذا ما عادت الدول لإدراج مثل هذه النفقات في الميزانية فتظهر بحجم أكبر من المعتاد وهنا تكون زيادة ظاهرية.

✓ إذا كان هناك تعديل في بداية السنة المالية، فتضاف مدة زمنية إلى الميزانية السابقة الأمر الذي يؤدي إلى الميزانية العامة بحجم أكبر وفي الحقيقة هي زيادة ظاهرية.

3. **اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان:** في بعض الأحيان تسترجع الدولة بعض المناطق التي كانت محتلة وبالتالي يزيد من عدد السكان مما يحتم على الدولة زيادة نفقاتها

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة- الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص65.

² محمد مداحي، محاضرات في المالية العامة، موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2020/2019، ص32.

العامة وفقا لإقليمها الجديد وهذا دون زيادة في نصيب الفرد من النفقات العامة، كما يعتبر الهيكل السكاني من العوامل المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بشكل ظاهري.¹

المطلب الثالث: دراسة في محددات الإنفاق الحكومي وأقسامه

تم تقسيم هذا الفصل إلى فرعين، سيتم التطرق في الفرع الأول إلى محددات الإنفاق الحكومي، وفي الفرع الثاني تقسيماته.

الفرع الأول: محددات الإنفاق الحكومي

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الإنفاق الحكومي نذكر أهمها:

أولاً- دور الدولة

لقد ازداد حجم الإنفاق نتيجة توسع دور الدولة ووظائفها التدخلية في كافة المجالات، فحجم الإنفاق يختلف حسب طبيعة النظام السياسي، وباختلاف درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي، وفيما إن كانت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي كما هو الحال في الدولة المتدخلة. كما يختلف حجم الإنفاق في الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا وإداريا عنه في الدول الأقل تقدما لذلك فإن دور الدولة يعتبر عاملا حيويا في تحديد حجم الإنفاق وتحديد الأعباء، فكلما اتسعت وظائف الدولة وتنوعت ازدادت حجم الإنفاق وتنوعت تبعا لذلك.²

¹ كريم بوددخ، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص62.
² فاطمة بن وليد، " دور الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1971-2016)", مذكرة ماستر في الاقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018، ص08.

ثانياً_ مستوى النشاط الاقتصادي

يعكس مستوى النشاط الاقتصادي الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة، ويستخدم الإنفاق العام كأداة للتأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى الاقتصاد العام، وبالتالي يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يقوم على توازن الإنتاج مع الطلب الفعلي، وعليه نجد أن العلاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي علاقة طردية، حيث أنه كلما ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي أدى ذلك إلى ارتفاع حجم لنفقات الحكومية، والعكس صحيح¹.

ثالثاً: الإيرادات المالية للدولة

تمثل قيماً أساسية في تحديد حجم الإنفاق الحكومي، بمعنى قدرة الدولة على التوسع في الإنفاق محددة بالإيرادات الحكومية، ويتحدد بشكل أساسي بمجموعة من العوامل²:

1. **المقدرة التكلفة:** تشمل المقدرة التكلفة الوطنية (حجم الدخل الوطني، هيكل الاقتصاد، حالة النشاط الاقتصادي، تركيب السكان العمري... الخ)؛

2. **المقدرة التكلفة الجزئية:** وتعني مقدرة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على المساهمة من خلال دخلهم في تحمل الأعباء المالية للدولة، وتعتمد هذه المقدرة على عاملين، أولهما طبيعة الدخل الذي له علاقة طردية بين درجة استقرار ودورية الدخل الفردية والمقدرة التكلفة للدخل الفردي، وثانيهما طرق استخدام الدخل حيث كلما تحسن مستوى استهلاك الأفراد لصالح السلع الكمالية كلما تعززت القدرة المالية للدولة؛

¹ مورا تتهان، جلول شويرب، "محددات الإنفاق لحكومي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2014"، مجلة

البحوث للدراسات العلمية، المجلد 11، العدد 01، 2017، ص 165.

² المرجع نفسه، ص 266.

3.المقدرة الاقراضية: ويعني بها مقدرة الاقتصاد على تلبية حاجات الدولة من القروض الحكومية، وهذه المقدرة تتوقف على عاملين: حجم الادخار المحلي، وتوزيع لجزء المدخر بين الاقتراض الحكومي والخاص.

الفرع الثاني: تقسيمات الإنفاق الحكومي

إن تطور الدولة وتدخلها في شتى المجالات أدى ذلك إلى زيادة حجم إنفاقها وتنوعها وهنا ما أدى إلى ظهور تقسيمات للإنفاق الحكومي (النفقات العمومية).

أولاً: تقسيم النفقات العامة وفقاً لمدى تكرارها الدوري في موازنة الدولة

وفقاً لهذا التقسيم تقسم النفقات العامة إلى نوعين:

1.النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنظم سنوياً مثل مرتبات الموظفين ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وكل النفقات الإدارية اللازمة لتسيير الإدارة العامة، وتسمى أيضاً بالنفقات الاعتيادية أو الجارية، لأنها تتكرر بصورة دورية، وتنفق سنوياً بفترات منتظمة خلال الفترة السنوية للميزانية¹.

2.النفقات غير العادية: فهي النفقات التي لا تتكرر، ولا تتجدد في كل سنة، بل تحدث في فترات زمنية غير منتظمة، مثل نفقات إنشاء جسر، أو فتح شارع، أو نفقات الحروب وغيرها، ويتم تمويل هذه النفقات بواسطة ميزانية غير عادية تبرر بإيرادات غير عادية مثل القروض².

¹ لحسن دردوري، الأخضر لقلبي، أساسيات المالية العامة، در حميثرا للنشر والتوزيع، 2018، ص 65.

² محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص 65.

ثانياً: التقسيم الإداري

يتم تقسيم النفقات العامة بما يتلاءم مع الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة. فمثلاً يتم تقسيم النفقات العامة إلى عدد من الأقسام أو البنود الإنفاقية بحيث يخصص كل باب أو قسم لجهة إدارية معينة تتمثل الجهات الإدارية الرئيسية أو العليا فمثلاً وزارة الدفاع يخصص لها باب محدد ومثلها لوزارة التربية والتعليم وباب لوزارة الصحة. وكل باب من هذه الأبواب يتم تقسيمه إلى عدد من الفروع الإنفاقية وكل فرع ينقسم بدوره إلى مجموعة من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة إدارية¹.

ثالثاً: التقسيم الاقتصادي

ويجري التفرقة بين الإنفاق الجاري ولإنفاق الرأسمالي وينقسم الإنفاق الجاري إلى ما بين (الأول للأجور والثاني للنفقات الجارية والتحويلات الجارية) بينما ينقسم الانقسام الاستثماري إلى ما بين أيضاً (استخدامات استثمارية وتمويلات رأسمالية بالقروض والتسهيلات)².

والنفقات العمومية تنقسم من حيث تقديرها إلى:

1. **نفقات محددة:** أي يمكن الوصول إلى قيمتها بدقة كالمرتبات والأجور والبدلات.
2. **نفقات غير محددة:** ويمكن تقديرها بالاستعانة بالاتجاه العام لهذه النفقات خلال ثلاث سنوات سابقة³.

¹ محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014، ص76.

² بشير عبد العظيم البناء، الأسس العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية دراسة نظرية وتطبيقية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص137.

³ بشير عبد العظيم البناء، مرجع سابق، ص137.

المبحث الثالث: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الفعال داخل الاقتصاد الوطني، وبالتالي يؤثر الإنفاق الحكومي على تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تأثيره على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والعمالة الكاملة وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الأول، أو من خلال تأثيره على التضخم في المطلب الثاني.

المطلب الأول: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق العمالة الكاملة وتحقيق

التوازن الخارجي

سيتم تناول تحقيق العمالة في الفرع الأول، وتحقيق التوازن الخارجي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق العمالة الكاملة

إن هدف تحقيق العمالة الكاملة أحد أهم أهداف السياسة المالية، والإنفاق الحكومي يعتبر أحد أهم أدواتها. والعمالة الكاملة في معناها الواسع يتمثل في الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال أي أنه الاستعمال الذي يسمح بالحصول على أكبر إنتاجية ممكنة مما يستلزم إخضاع عوامل ووسائل الإنتاج هاته¹.

إن سياسة الإنفاق الحكومي من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق مستوى التشغيل الكامل، وتظهر أهمية هذه الأخيرة في تأثيرها على مستوى التشغيل بمدى مساهمتها في الإفادة في الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج، إن زيادة الطلب الكلي والاستهلاك من

¹ محمد بن عزة، "ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/2009"، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص99.

خلال سياسة إعادة توزيع الدخل أو زيادة حجم الاستثمار تجعل من سياسة الإنفاق الحكومي تعمل على تنمية الدخل والمحافظة على استقراره، بواسطة التوسع في الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى زيادة المشتريات من السلع والخدمات، فتكون طلبا إضافيا على الموارد الإنتاجية المستخدمة، والتي تتمثل في عناصر الإنتاج¹.

تكون سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية كفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل المورد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة وربطها بجميع الخدمات الأساسية الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل. كما نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم. وتحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية².

ومن خلال هذا نستنتج أن الإنفاق الحكومي يعتبر العجلة الرئيسية الذي من خلاله تستطيع الحكومة خلق مناصب شغل والحد من ظاهرة البطالة ولو بشكل جزئي، وبالتالي فالعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة هي علاقة عكسية، أي كلما زادت الحكومة من حجم الإنفاق انخفضت معدلات البطالة والعكس صحيح.

¹ نصيرة زقير، ليلي عبد الرحيم، علي عابد، "انعكاسات ترشيد النفقات العمومية على تحسين أداء سوق العمل باستعمال نموذج ARLD"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 404.

² خالد بن جلول، فريد حدادة، "اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصير الأجل بين البطالة والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015"، مجلة التنمية والاستشراف للبحث والدراسات، المجلد 03، العدد 05، ديسمبر 2018، ص 151.

الفرع الثاني: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي

نعني بالتوازن الخارجي ميزان المدفوعات وهو عبارة عن خلاصة لجميع المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية أمدها سنة واحدة¹.

ويمكن القول أن هناك خلل في ميزان المدفوعات إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين أي وجود فائض، حيث أن وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يعتبر أمر غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي، كما يمكن أن يكون هناك خلل في ميزان المدفوعات عندما تكون قيمة الجانب المدين أكبر من قيمة الجانب الدائن أي وجود عجز، فالعجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تناقص احتياطات الذهب والأرصدة النقدية².

يتمثل دور الإنفاق الحكومي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات من خلال:

- ✓ زيادة رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي بتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل التحفيز على الاستثمار؛
- ✓ تخفيض الطلب الداخلي (للتقليل من الاستيراد) عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- ✓ ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين³.

¹ رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص311.

² كريمة بسدات، "دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر"، مجلة لمالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص246.

³ محمد بن عزة، مرجع سابق، ص101.

المطلب الثاني: دور الإنفاق الحكومي في الحد من معدلات التضخم

تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، ففي الفرع يتم الطرق في الفرع الأول إلى دور الإنفاق الحكومي في الحد من معدلات التضخم، أما الفرع الثاني يتم التطرق إلى دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: دور الإنفاق الحكومي في الحد من معدلات التضخم

إن الإنفاق الحكومي يتأثر بتغيرات المستوى العام للأسعار، إذ أن ارتفاع هذا المستوى يعني انخفاض قيمة النقود مما يعني ضرورة قيام الحكومة بزيادة حجم أو مبلغ النفقات العامة لأجل الوفاء بحجم الخدمات العامة التي ينبغي على الحكومة الاضطلاع بها وفي حالة عدم زيادة حجم النفقات العامة عند ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن ذلك يعني انخفاض حجم الخدمات العامة التي كانت الحكومة تتعهد بها. فالإنفاق الحكومي إحدى المؤثرات في المستوى العام للأسعار إذ أن زيادة الإنفاق تعني زيادة الكتلة النقدية في التداول، وتتمثل العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية¹:

$$MV=PT$$

حيث تمثل:

M: كمية النقود المطروحة للتداول.

V: سرعة تداول النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

¹ أمال عقون، "أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2014)" مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجريبية وعلوم التسيير، 2016/2015، ص39.

T: حجم التبادل.

تستخدم سلطات الحكومة للحفاظ على استقرار الأسعار في فرض الضرائب والإنفاق للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال¹:

1. تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي (GNP) ومن ثم الطلب الكلي، وإن كان هذا الأثر يتوقف على مقدار المضاعف $1/(1-mpc)$.
2. تؤدي زيادة الضرائب إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي، بمقدار المضاعف، والذي عادة ما يكون أقل بمقدار 1 من مضاعف النفقات.
3. تؤدي الزيادة المتوازنة في مستوى الميزانية، مع ارتفاع مل المصروفات والضرائب بنفس المقدار، إلى تغير مستوى الناتج القومي الإجمالي، مما يؤدي عادة إلى زيادته، لذا فإن الميزانية المتوازنة يمكن أن تحفز النشاط الاقتصادي.

إن السياسة المالية تلعب دوراً محورياً في الحد من معدلات التضخم، فبالإضافة إلى آثارها التوزيعية والمتخصصة، فإن للسياسة المالية تأثيرات محفزة للاستقرار مثل الإنفاق الحكومي والضرائب التي تؤثر على الطلب الكلي على المدى القصير، بالإضافة لذلك قد تؤثر السياسة المالية على جانب العرض على المدى الطويل، من خلال زيادة القدرة الاقتصادية في إدارة استقرار الاقتصاد الكلي، ومن ثم معدلات التضخم².

الفرع الثاني: دور الإنفاق في تحقيق النمو الاقتصادي

لقد أسهم التحليل الكينزي بحظ وافر في تحليل دور النفقات العامة في إحداث نمو اقتصادي، وهو ما اصطلح عليه بالآثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تنشأ من

¹ الشيماء حامد محمود حجاج، "سياسات النقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 23، العدد 04، أكتوبر 2022، ص 56.

² الشيماء حامد محمود حجاج، مرجع سابق، ص 55.

خلال ما يعرف بدورة "الدخل" ويطلق عليها كذلك أثر "المضاعف والمعجل". وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال الآتي¹:

أولاً- الأثر المضاعف

يعبر عن الزيادة في المداخيل والإنتاج الناتجة عن ارتفاع مبالغ النفقات العمومية، وهي تعبر عن عدد المرات التي يتضاعف فيها الاستثمار المبدئي لتحقيق زيادة كلية في الدخل القومي ، فعندما يزيد حجم الإنفاق الحكومي فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وأرباح وفوائد وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقاً للميل الحدي للاستهلاك والادخار؛

ثانياً: الأثر المعجل

إن الزيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة حجم الدخل والاستخدام وهذا هو أثر المضاعف. وهذا الأخير يدفع بالمنتجين إلى التوسع في طاقاتهم الإنتاجية أي زيادة استماراتهم التي تتمثل بزيادة طلبهم على السلع الإنتاجية (المكائن والآلات). أن التوسع في إنتاج وسائل الإنتاج (المكائن والمعدات) هو ما يسمى بأثر المعجل وهذا هو الآخر أثر غير مباشر للإنفاق الأولي. فالمعجل إذن يبين نسبة التغيير في الاستثمار إلى التغيير في الاستهلاك.

إن أثر المعجل يحدث فقط في حالة زيادة الاستهلاك وما يتبعها من زيادة في الطلب على السلع الرأسمالية، أما إذا لم تحدث أي زيادة فإن إنتاج السلع الرأسمالية سوف يقتصر على ما يحتاج إليه لغرض تعويض ما يندثر منها².

¹ أمال عقون، مرجع سابق، ص 28-30.

² سعيد علي العبيدي، المالية العامة، دار دجلة، عمان، ط1، 2016، ص 101.

خلاصة الفصل:

وفي ختام هذا الفصل نستنتج أن الإنفاق الحكومي يلعب دور رئيسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالإنفاق الحكومي يساهم في النمو الاقتصادي من خلال دعم تكوين رأس المال، فزيادة النفقات العامة الاستثمارية تؤدي إلى نمو وتوسع قطاع الإنتاج وبالتالي زيادة الناتج الوطني.

كما يلعب الإنفاق الحكومي دور في التحكم في معدلات التضخم، وكذا الحد من مشكلة البطالة. فزيادة النفقات العامة الاستثمارية تؤدي إلى نمو وتوسع قطاع الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.

وفي حالة عجز في ميزان المدفوعات يتم تطبيق سياسة الانكماش والذي يتمثل في تقليص الإنفاق الحكومي.

الفصل الثاني: دور الإنفاق الحكومي في
الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

إن الاستقرار السياسي باعتباره مؤشر اقتصادي يعكس مستوى قدم الدول، وتسعى جميع الدول على تحقيقه من خلال البحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدلاته وتبني سياسات اقتصادية مناسبة مع إحداث تغييرات هيكلية تضمن استمراريته. الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة الإنفاق الحكومي التي تعتبر أداة من الأدوات السياسة المالية، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول: أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي

لقد تزايد دور الدولة في الاقتصاد، حيث نلاحظ أن الدولة أخذت على عاتقها تمويل الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، لهذا أصبح الإنفاق الحكومي جزءا مهما من الطلب الكلي، فمن خلال الإنفاق الحكومي تتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية بغية زيادة الإنتاج، وبالتالي التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف الناتج المحلي الإجمالي أول، ثم التطرق إلى طرق حسابه.

الفرع الأول: تعريف الناتج المحلي الإجمالي

إن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموعة الدخل التي تتأتى من خلال الفعاليات والأنشطة الاقتصادية داخل دولة ما، بعبارة أخرى كل ما يرد للدولة من داخلها من عوائد سواء من مواطنيها أو من غيرهم في عام كامل¹.

ومنه فالناتج المحلي الإجمالي لبلد ما هو قيمة جميع السلع النهائية التي يجري إنتاجها بواسطة سكانه في سنة معينة. وبالتالي فهو مقياس المخرجات output الإجمالية للبلد، وعندما تنتج سلعة وتباع فإن السعر المدفوع لشرائها يجد طريقة إلى جيب شخص ما، وبالتالي فيمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بجمع دخول جميع الأفراد الأجور، والرواتب، الفوائد والأرباح، ويمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي هما وجهان لعملة واحدة².

¹ إبراهيم موسى الزقراطي، معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2007، ص195.

² بارثا داسكوبتا، علم الاقتصاد مقدمة مختصرة جدا، ترجمة: خضر الأحمد، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، ط1، 2008، ص35.

ولأهمية الناتج المحلي الإجمالي سنقوم بتوضيح التعريف كما يلي:

1. السلع والخدمات النهائية:

يوجد العديد من السلع التي يتم إنتاجها في الاقتصاد لكنها لا تصنف ضمن السلع النهائية، وتصنف كسلع وسيطة، التي تتمثل في السلع التي يتم إنتاجها من قبل شركة ما من أجل استخدامها في عملية إنتاجية أخرى بواسطة شركة أخرى، على سبيل المثال لإنتاج قميص دفع شركة ملابس 50 ليرة للأزرار، تستخدم هذه الشركة هذه الأزرار مع مكونات أخرى من أجل تصنيع القمصان، والتي تباع بسعر 1000 ليرة، ومنه فالسعر النهائي يعكس مكونات السلعة، عندما نأخذ عند حساب الناتج المحلي الإجمالي كلا القيمتين، قيمة الأزرار وقيمة الملابس التي باع للمستهلك هذا يؤدي إلى مضاعفة الحساب، يمكن جنب مضاعفة الحساب عن طريق احتساب القيمة المضافة للمنتج فقط بواسطة كل شركة خلال عملية الإنتاج.

2. استثناء السلع المستعملة والمبادلات الورقية

إن الناتج المحلي الإجمالي يتعلق بالإنتاج الجديد والحالي فقط، لأن الناتج القديم احتسب عندما تم إنتاجه، ومنه فإن حساب مبيعات السلع المستعملة سوف يؤدي إلى مضاعفة الحساب عند حساب الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي يتجاهل كل مبادلات النقود والسلع التي يتم انتقالها من يد لأخرى دون أن يكون هناك سلع وخدمات تم إنتاجها، كما لا يتم احتساب مبيعات الأسهم والسندات لأن هذه المبادلات هي عبارة عن نقل للموجودات.

3. استثناء المنتجات التي يتم إنتاجها خارجا من قبل عوامل إنتاجية محلية

يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي إجمالي دخول عوامل الإنتاج الرئيسية والتي هي الأرض، والعمل، ورأس المال الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية

الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة والتي عادة تكون سنة. ولا يتم احتساب الإنتاج المنتج من قبل المواطنين خارج البلد¹.

الفرع الثاني: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي

هناك ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في:

أولاً: احتساب الإنتاج: وهي ثلاث طرق²:

• احتساب القيمة المضافة للسلعة

يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي في هذه الطريقة من خلال حساب الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية ثم تجمع هذه الإضافات لكافة قطاعات الاقتصاد للوصول على الناتج المحلي الإجمالي وهي عبارة عن فرق بين إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

القيمة المضافة = قيم الإنتاج المحلي - الاستهلاك الوسيط + صافي الضرائب (ضرائب - إعانات).

• طريقة احتساب القيم النهائية للسلعة

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال ضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة نهائية خلال سنة في سعرها، ومن ثم جمع العمليات للحصول على الناتج المحلي الإجمالي.

¹ إيمان عبد السلام محمد، "أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي" دراسة حالة الجمهورية العربية

السورية"، بحث لنيل درج الإجازة في الاقتصاد، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، 2017/2018، ص30-31.

² فوزي لوالبية، محمد سمير طعيب، محمد علي الجودي، "أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الفترة 1997-2017 أنموذجاً"، المعيار، المجلد 11، العدد 03، سبتمبر 2020، ص70.

• طريقة احتساب الدخل

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل = تعويض الموظفين (أجور ورواتب عنصر العمل) + إجمالي فائض الاستغلال (فائض التشغيل + إهلال رأس المال الثابت + صافي الضرائب) (الضرائب غير المباشرة - الإعانات الإنتاجية).

ثانيا: طريق احتساب الإنفاق

هنا يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من احتساب مجموع الإنفاق النهائي بأسعار المشترين الذي حصل عليه العنصر الإنتاجي لقاء إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي. الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص + الإنفاق الاستثماري (إجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغير في المخزون) + الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي (صادرات - واردات)¹.

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في

الجزائر 2000-2022

الجدول 01: يوضح حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

السنوات	حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر (ترليون دج)
2000	3.25
2001	3.61
2002	4.08
2003	4.5
2004	5.26
2005	5.81

¹ فوزي لوالبية، محمد سمير طعيب، محمد علي الجودي، مرجع سابق، ص 70.

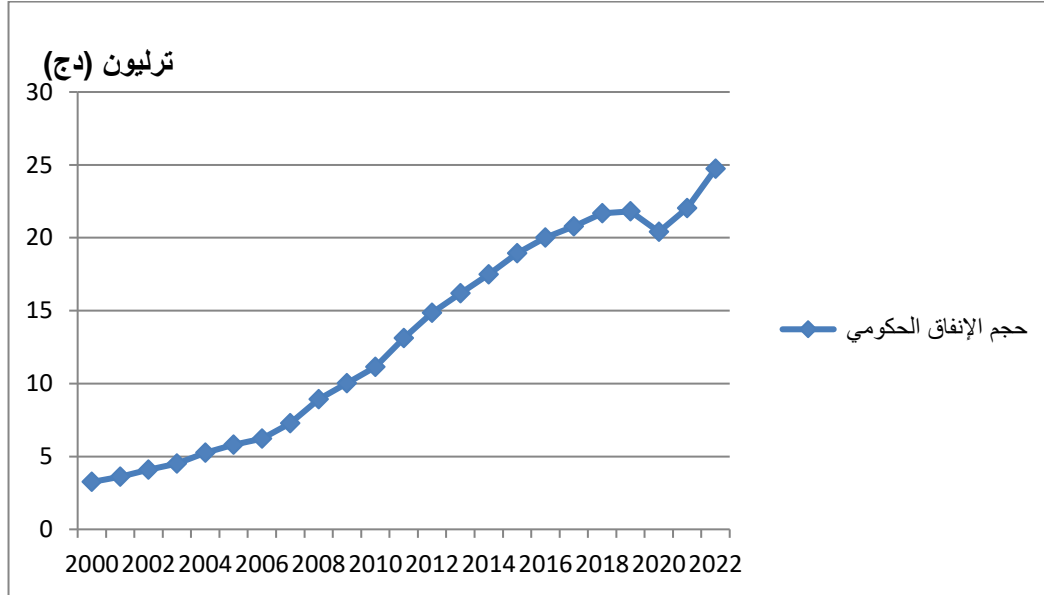
الفصل الثاني: دور الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

6.22	2006
7.28	2007
8.92	2008
10.03	2009
11.15	2010
13.11	2011
14.85	2012
16.18	2013
17.49	2014
18.94	2015
20.00	2016
20.77	2017
21.69	2018
21.81	2019
20.40	2020
22.02	2021
24.73	2022

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الشكل 01: يوضح حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2000-

2022



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

من خلال الشكل والجدول أعلاه يضح أن الإنفاق الحكومي الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2022 عرف تطورا كبيرا انطلقا من 3.25 ترليون دج سنة 2000 إلى 24.73 ترليون دج خلال سنة 2022، حيث سمح حسن الوضعية المالية للجزائر الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات بتحويل السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفاق العام للخروج من التبعات والأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد، وكان هذا عن طريق إطلاق البرامج الخماسية التي جاءت تحت مسمى الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سنة 2001-2004 والبرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من سنة 2005-2009، ثم برنامج تعزيز النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: دور الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

الجدول 02: حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة

2000-2022

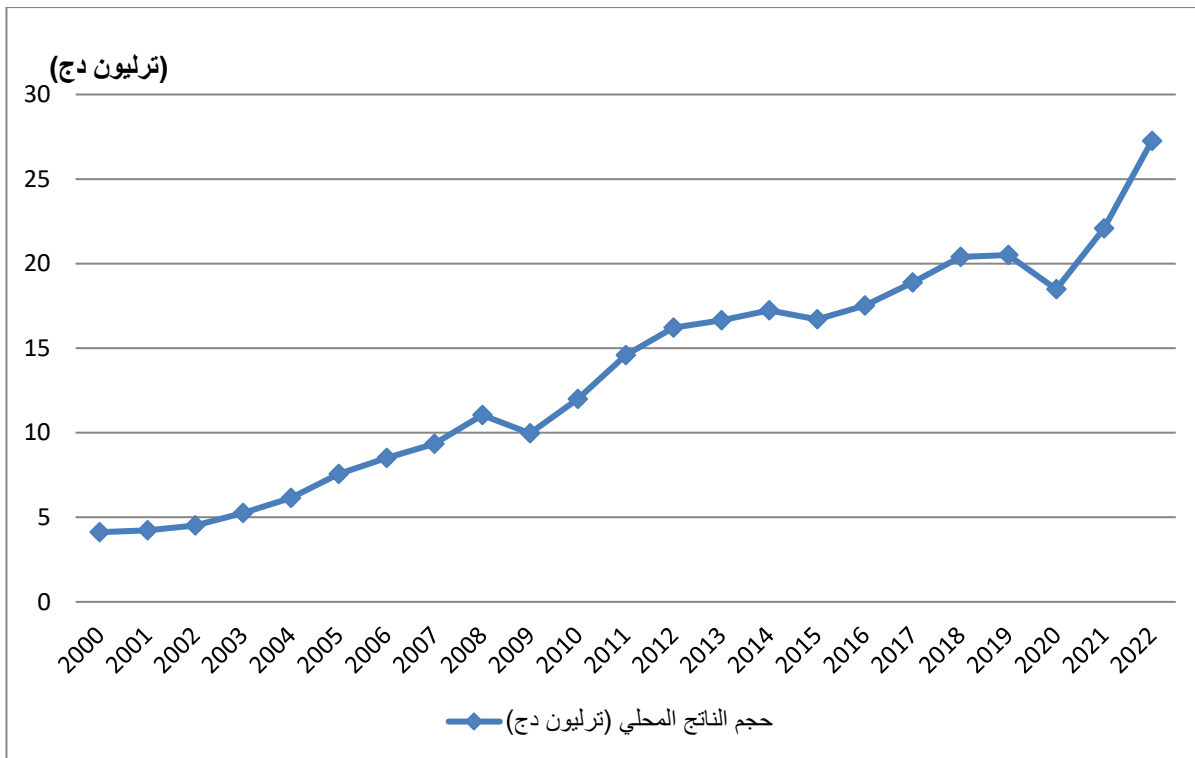
السنوات	حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (ترليون دج)
2000	4.12
2001	4.23
2002	4.52
2003	5.25
2004	6.15
2005	7.56
2006	8.50
2007	9.35
2008	11.04
2009	9.97
2010	11.99
2011	14.59
2012	16.21
2013	16.65
2014	17.23
2015	16.71
2016	17.51
2017	18.88
2018	20.39
2019	20.50
2020	18.48

الفصل الثاني: دور الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

22.08	2021
27.25	2022

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الشكل 02: حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة الممتدة من سنة 2000-2022



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول أعلاه

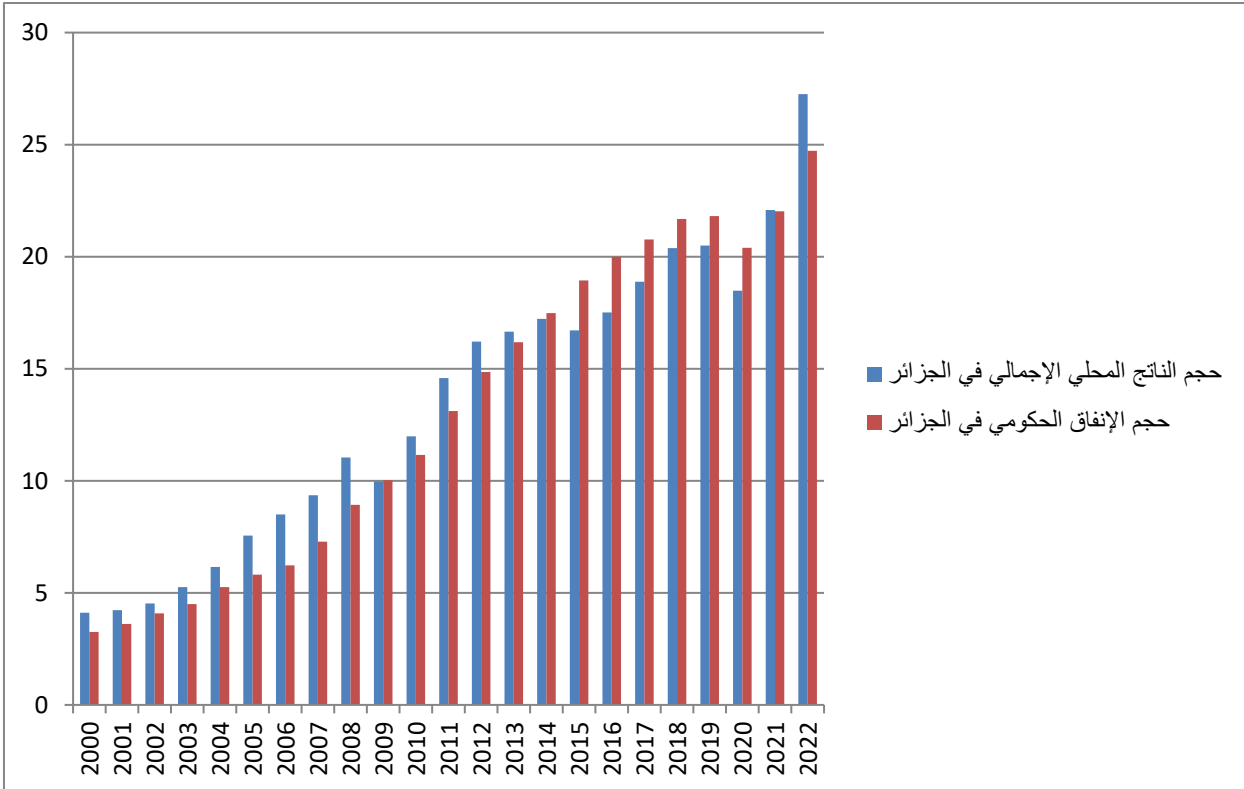
من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يعتمد عليها في مجال التنمية الاقتصادية عرف استقرارا في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 ليعرف تراجعا سنة 2009 وهذا نتاج عن تراجع أسعار النفط بسبب انخفاض الطلب العالمي نتيجة الأزمة الاقتصادية لسنة 2008، هذا بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج بالجزائر. ليعاود الارتفاع بداية من سنة 2010 إلى غاية 2019 بسبب تزايد صادرات المحروقات، وقد شهدت سنة 2020 انخفاض للناتج المحلي

الفصل الثاني: دور الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

وهذا راجع إلى تأثير جائحة كورونا ليعاود الارتفاع سنة 2021 وبداية التعافي. ومنه يمكن أن نستنتج أن الاقتصاد الجزائري مرهون بسعر النفط وتقلباته الإجمالية.

الشكل 03: العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة

الممتدة من سنة 2000-2022



من خلال الشكل يتضح لنا أن زيادة الإنفاق الحكومي تساهم في زيادة الناتج المحلي، وهذا ما يفسر تدخل الدولة عن طريق الإنفاق الحكومي لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يتوافق مع النظرية الكينزية أنه كلما ازداد الإنفاق الحكومي يزداد الإنفاق الكلي ويشجع ذلك المستثمرون على زيادة الإنتاج.

المبحث الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على التضخم

تحاول الحكومة تخفيض معدل التضخم عن طريق تقليص النفقات العامة وبالتالي انخفاض العرض النقدي المتداول بين أيدي المجتمع، ومنه يقل الطلب على هذه السلع مما يؤدي في الأخير إلى انخفاض أسعارها¹. وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: وضعية معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة أثناء الاقتصاد الموجه وشهدت استقرارا الناتج عن سياسة الدعم وتدخل الدولة في تحديد أسعار السلع بغية المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، أما بعد الاتجاه نحو اقتصاد السوق فقد نتج عنه ارتفاع في الأسعار. وبعد الأزمة النفطية لسنة 1986 وتدهور أسعار البترول دون 13 دولار للبرميل، والتي أدت إلى انهيار قيمة الدولار، لم تتمكن الدولة من مواصلة تبني سياسة الدعم وبدأت في التخلي عنها تدريجيا بداية التسعينات والتي شهدت ارتفاع في مستوى التضخم نتيجة قيام الدولة بتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع بسبب الإصلاحات الاقتصادية والقيود المفروضة عليها من طرف صندوق النقد الدولي، ولقد كان لهذه الأحداث تأثير على معدلات التضخم، أما مع بداية الألفية فلقد لجأت الدولة إلى السيطرة على التضخم واستقراره عن طريق تطبيق مجموعة من الإجراءات والتي تمثلت في كل من سياسة التقشف المالي مع تطبيق السياسة المالية المقيدة ومحاولة الحد من الأجور الحقيقية، ليبدأ في الارتفاع نتيجة انتهاج الحكومة لسياسة مالية². والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة محل الدراسة.

¹ علي سنوسي، محمد بن البار، "أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)_دراسة قياسية_"، مجلة الحقيقة، العدد 37، ص 410.

² مكي عمارة، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2019، ص 263.

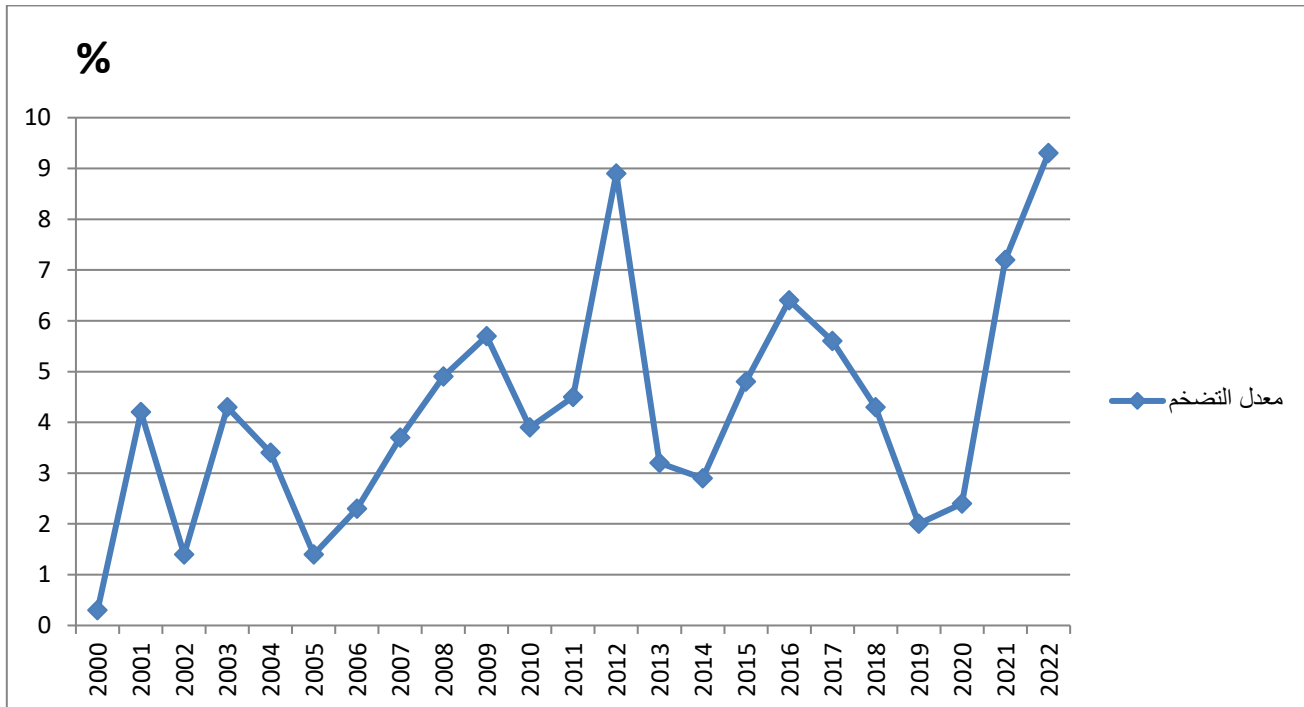
الفصل الثاني: دور الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

الجدول 03: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
4.9	3.7	2.3	1.4	3.4	4.3	1.4	4.2	0.3	معدل التضخم
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
5.6	6.4	4.8	2.9	3.2	8.9	4.5	3.9	5.7	معدل التضخم
				2022	2021	2020	2019	2018	السنوات
				9.3	7.2	2.4	2	4.3	معدل التضخم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على صندوق النقد الدولي

الشكل 04: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 (%)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

الفصل الثاني: دور الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

من خلال الجدول والشكل السابق يتبين لنا أن معدل التضخم بلغ أدنى مستوياته سنة 2000 بنسبة 0.3%، ويرجع هذا إلى تنظيم عملية الإصدار النقدي، وسياسة إلغاء الدعم الحكومي للأسعار، لتتخطى عتبة 5% سنة 2012 وتصل إلى 8.9% بسبب ارتفاع أسعار البترول الذي أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي والانطلاق في تنفيذ البرامج الضخمة بداية من سنة 2000، ويرجع زيادة نمو الكتلة النقدية إلى ارتفاع الأجور نتيجة تحول الأجر القاعدي من 8000 دج إلى 10000 دج، ثم 12000 ليصل إلى 15000 دج ثم 18000 دج بحلول سنة 2012، بالإضافة إلى زيادة في أجور طبقة العمال المتقاعدين التي وصلت سنة 2012 إلى 30%.

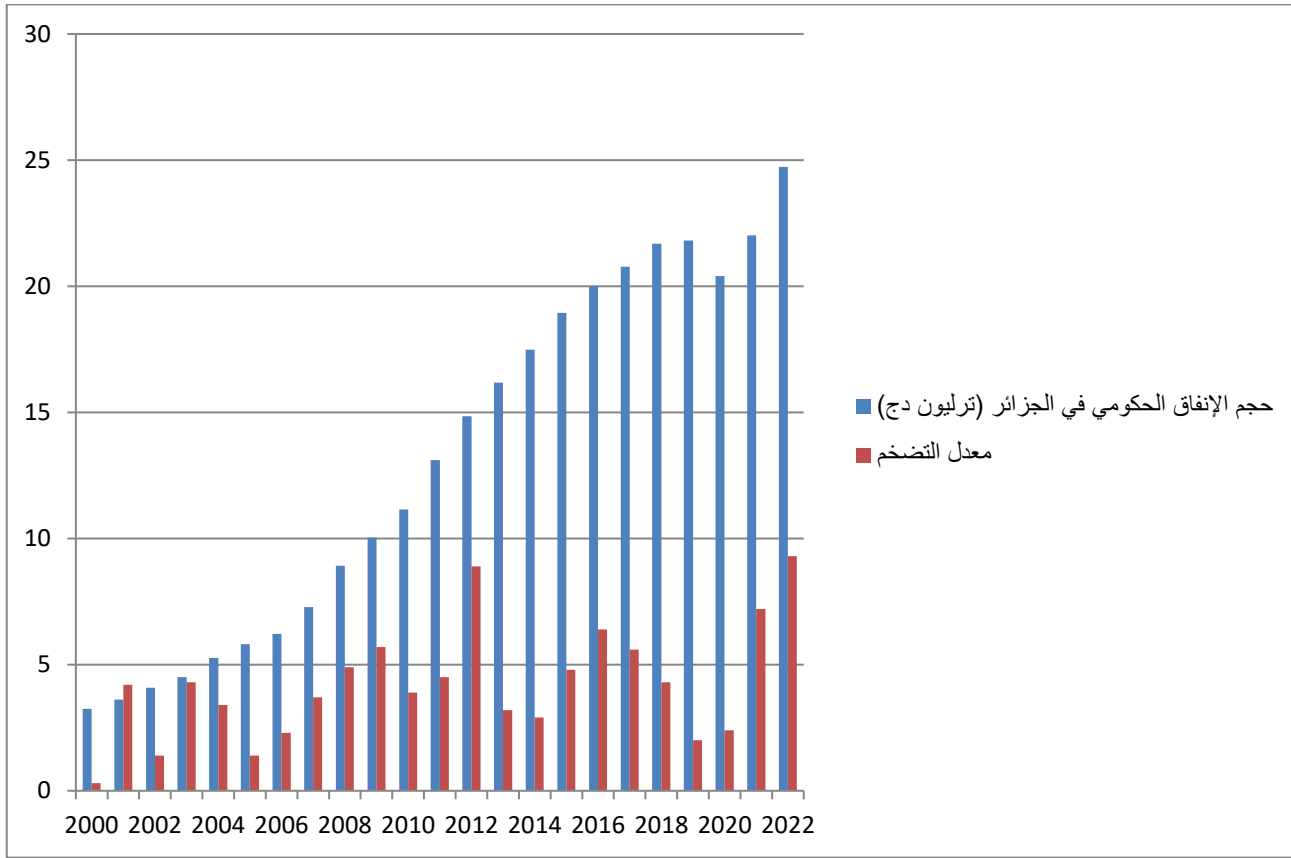
أما بعد سنة 2012 فكان هناك انخفاض ملحوظ في معدل التضخم ليسجل 2.4% سنة 2019 ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار المنتجات الفلاحية (الزراعية) الطازجة مدفوعة أساسا بانخفاض أسعار اللحوم البيضاء والفواكه والبيض. لتعاود الارتفاع سنة 2021 و2022 على التوالي لتبلغ ذروتها والمقدرة بنسبة 9.3%. ويرجع هذا إلى زيادة الأسعار نتيجة مرور الدينار بأزمة غير مسبوقه من التراجع الحاد، ارتفاع تكاليف الشحن البحري، أزمات التوريد وتعطل سلاسل الإمداد العالمية، تهافت الطلب على المواد الغذائية بسبب جائحة كورونا، الاحتكار والمضاربة والمنافسة غير النزيهة، بالإضافة إلى تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا الذي تسبب في زعزعة الأمن الغذائي خاصة فيما يتعلق بالحبوب والأسمدة.

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر

لقد سعت الجزائر إلى تخفيض معدلات التضخم من خلال مجموعة من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية من خلال زيادة التوسع في الإنفاق الحكومي والسعي لتخفيض عجز الميزانية، فمن خلال زيادة النفقات سنة 2000 انخفض معدل التضخم إلى 0.3%. وبقي يتراوح معدل التضخم من بين 1% و4% حيث شكل فجوة تضخمية سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أثرت تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، ويرجع هذا إلى الانخفاض في نسبة النمو خارج قطاع المحروقات وانخفاض قيمة العملة وارتفاع التضخم المستورد، كما نلاحظ استمرارية الدولة في زيادة إنفاقها الحكومي بالمقابل ارتفعت معدلات التضخم إلى أن بلغت 8.9% سنة 2012 التي تعتبر أعلى نسبة بداية من سنة 2000 ويرجع هذا إلى زيادة النفقات الحكومية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والذي ساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، والانطلاق في تنفيذ البرامج الضخمة بداية من سنة 2000، كما أن زيادة نمو الكتلة النقدية يعود إلى ارتفاع الأجور.

وبعد سنة 2015 وتأثر الجزائر جراء الأزمة، ورغم زيادة إنفاقها الحكومي ارتفعت معدلات التضخم حيث بلغت سنة 2015 نسبة 4.8% وهذا بعد انتهاج الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي. لتشهد الجزائر في السنوات الأخير نسبة تضخم عالية حيث بلغت سنة 2022 أعلى قيمة لها مقدرة بـ9.3% ويرجع هذا إلى أزمة الدينار الجزائري، ارتفاع تكاليف الشحن البحري، الاحتكار والمضاربة، عدم قدرة الحكومة في ضبط الأسعار. والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الفترة المدروسة.

الشكل 05: العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر للفترة الممتدة بين 2000-2022



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

المبحث الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على البطالة

إن الإنفاق الحكومي يؤثر على البطالة من خلال الدخل الكلي الذي يعتبر دالة في مستوى التشغيل، ويربط الإنفاق بالطلب بحيث إذا انخفض هذا الأخير يتم زيادة الإنفاق لمواجهة ليزيد الإنتاج وبالتالي تنخفض البطالة¹. ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على تأثير الإنفاق الحكومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000-2020.

¹ سفيان هواري، فاطمة نفال، "أثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 76.

المطلب الأول: وضعية معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000-2022

نظرا لاعتماد الجزائر على الربيع في اقتصادها، فإن اقتصادها يتأثر وفق الظروف المحيطة بالعالم الخارجي، حيث تحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال معدل البطالة عند ارتفاع أسعار البترول، وتذبذبه عند انخفاض الأسعار، والجدول الموالي يبين تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2022.

الجدول 04: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000-2022

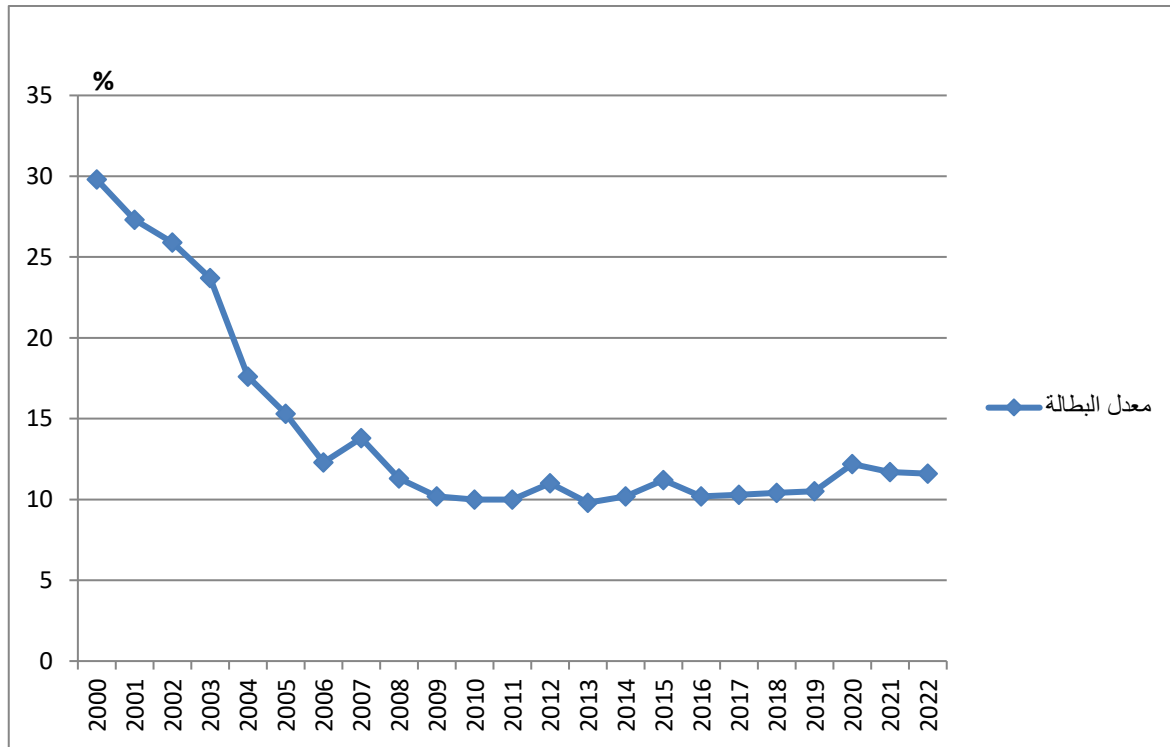
السنوات	النسبة %
2000	29.80
2001	27.30
2002	25.90
2003	23.70
2004	17.60
2005	15.30
2006	12.30
2007	13.80
2008	11.30
2009	10.20
2010	10.00
2011	10.00
2012	11.00
2013	9.80
2014	10.20
2015	11.20

الفصل الثاني: دور الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

10.20	2016
10.30	2017
10.40	2018
10.50	2019
12.20	2020
11.70	2021
11.60	2022

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

الشكل 06: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000-2022



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ أن نسبة البطالة بلغت ذروتها سنة 2000 حيث قدرت بـ 29% ثم بدأت تنخفض تدريجيا 9.80 % سنة 2013، ثم ارتفعت معدلات البطالة قليلا لتصل 11.2 % سنة 2015، وبقيت مستقرة نوعا ما إلى غاية سنة 2020 حيث بلغت 12.20 % ويرجع هذا إلى أثر الجزائر بجائحة كورونا التي مست كل دول

العالم، وانخفاض أسعار المحروقات نتيجة نقص الطلب عليه، وتوقف التجارة والخدمات وطرده العمال، وتجميد التوظيف والمشاريع الاستثمارية.

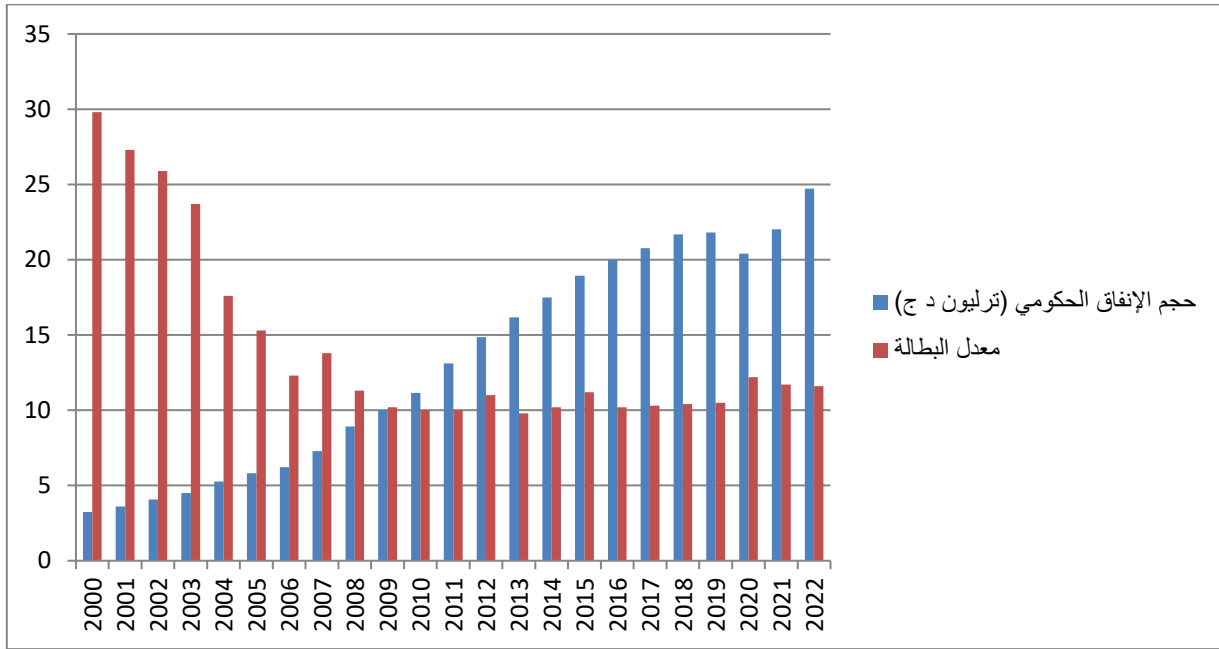
المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر في الفترة

الممتدة من 2000-2022

إن معدل البطالة بلغ أقصى قيمة له سنة 2000 حيث بلغت نسبتها 29.8% رغم تزايد النفقات المقدرة لتلك السنة مقارنة بالسنوات التي قبلها ، والتي بلغت 3.25 ترليون دج وبعد انتهاء الجزائر سياسة مالية توسعية من خلال تبني برامج تنموية خماسية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أنفقت بدأت الجزائر تزيد في معدل إنفاقها الحكومي تدريجيا، حيث أنفقت سنة 2005 قيمة 5.81 ترليون دج وهكذا انخفض معدل البطالة وبلغ سنة 2005 نسبة 15.3% وواصلت الجزائر في سياستها المالية التوسعية بسبب ارتفاع أسعار البترول واستقطاب استثمارات أجنبية خاصة ما سمح بانخفاض معدل البطالة، وفي الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2022، على الرغم من زيادة نفقاتها إلى أنه ارتفعت معدلات البطالة حيث بلغت نسبتها سنة 2015 نسبة 11.2%، وبقيت مستقرة نوعا ما رغم تزايد قيمة الإنفاق الحكومي، لتخفيض الجزائر حجم نفقاتها سنة 2020 حيث بلغ حجم الإنفاق الحكومي قيمة 20.4 ترليون دج وارتفعت بفعله معدل البطالة، ويرجع هذا إلى أزمة كورونا، حيث تم توجيه النفقات نحو الخدمات الصحية ومستلزمات الوقاية والعلاج والبحث عن اللقاح، مع توقيف التجارة والخدمات وتجميد التوظيف. والشكل الموالي يوضح تأثير البطالة بالإنفاق الحكومي.

الفصل الثاني: دور الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

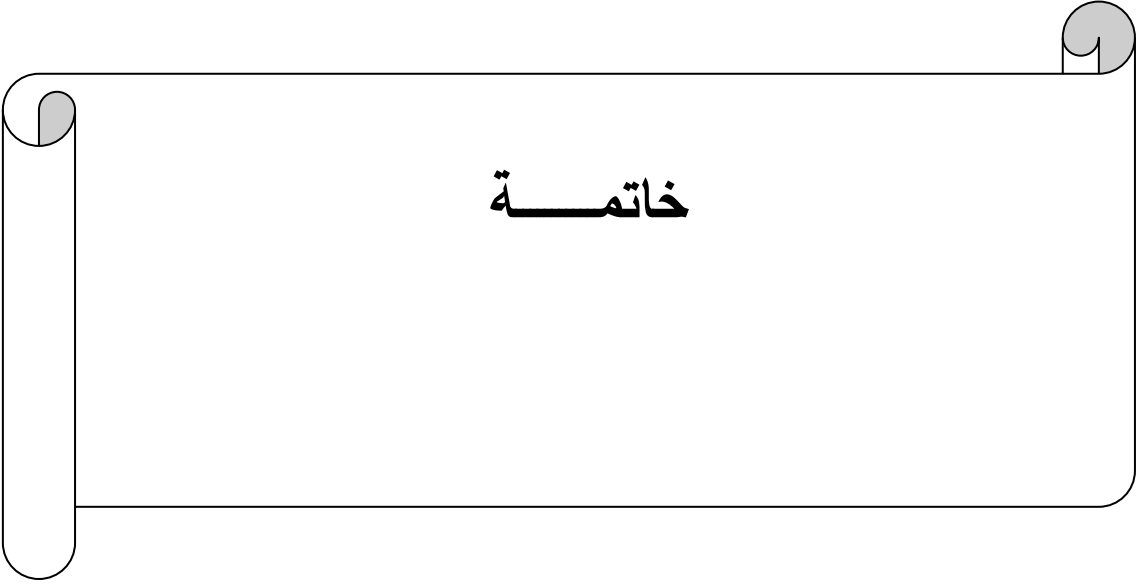
الشكل 06: يمثل العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر في الفترة الممتدة من 2000-2022



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 والذي تزامن مع الانفراج المالي الذي عرفته الدولة الجزائرية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، والذي انعكس إيجاباً على استقرار الاقتصاد الجزائري وهذا من خلال زيادة في الإنفاق الحكومي التي أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، واستقرار معدلات البطالة والتضخم، وبتناقص أسعار البترول ينعكس هذا سلباً على الاستقرار الاقتصادي من خلال ارتفاع معدل البطالة، ارتفاع معدلات التضخم.



خاتمة

يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم السياسات المستخدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا عن طريق رفع معدلات النمو، تحسين المستوى المعيشي، الحد من التضخم، وتخفيض نسبة البطالة، مع زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. ومن خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على واقع سياسة الإنفاق الحكومي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

نتائج الدراسة:

-يسعى الإنفاق الحكومي في الجزائر إلى إشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية؛

-الناتج المحلي الإجمالي لا يزال منخفضا في الجزائر كون أن الجزائر تعتمد على المحروقات، فبانخفاض المحروقات يتدنى مستوى الناتج المحلي؛

-يؤثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي ويزيد الطلب الكلي، إلا أن هذه الزيادة في الطلب الكلي تذهب في اغلبها للاستيراد؛

-إن الإنفاق الحكومي في الجزائر غير منتج للثروة ولا يؤثر على زيادة حجم الإنتاج فهو في غالبه إنفاق على البنى التحتية وليس استثمارا منتجا، ما يجعل من التوسع المالي أداة لتمويل الاستيراد أو تمويل الموجات التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب مقارنة بالعرض.

-أدت سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2022 إلى الحد من ارتفاع معدلات البطالة والتحكم في معدلات التضخم، أي التأثير على معدلي البطالة والتضخم ولو بنسب ضئيلة نوعا ما، هذا جراء

الزيادة في حجم الإنفاق العام منذ سنة 2000 أي ما يوافق ارتفاع أسعار البترول إلى غاية 2014 وأزمة انهيار الأسعار، أين تم تسجيل ارتفاع للبطالة والتضخم.

التوصيات:

-يجب على الجزائر أن تعتمد على مصادر اخرى منتجة ولا تعتمد على المحروقات؛

-التشجيع على الاستثمار في القطاع السياحي والزراعي اللذان يمكنهما خلق ثروة وتوفير مناصب شغل؛

-إعطاء أهمية لنفقات الاستثمار والتنويع الاقتصادي، والدفع على الاستثمار في القطاع الخاص؛

-العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. إبراهيم عبدة، أعلام الصحافة العربية، مكتبة الآداب، ط1، 1998.
2. إبراهيم موسى الزقراطي، معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2007.
3. إسماعيل علي شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.
4. بارثا داسكوبتا، علم الاقتصاد مقدمة مختصرة جدا، ترجمة: خضر الأحمد، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، ط1، 2008.
5. بشير عبد العظيم البناء، الأسس العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية دراسة نظرية وتطبيقية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2012.
6. حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة، المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2020.
7. رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
8. رضوان محمود المجالي، الوجيز في النظام الاقتصادي الدولي دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2021.
9. زيد حازم الزلزلي، عسكرة المجتمع التأثيرات السياسية والأمنية، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2018.
10. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
11. سعيد علي العبيدي، المالية العامة، دار دجلة، عمان، ط1، 2016.

12. الشمري مايح شبيب، حسين علي الشامي، الحوكمة والنمو الاقتصادي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
13. شهدان عادل عبد اللطيف الغرابوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.
14. شهدان عادل عبد اللطيف الغرابوي، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورها في التشغيل في الدول العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.
15. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، البطالة "مفهومها_أسبابها خصائصها" اتجاهات عربية وعالمية، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2017.
16. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، بغداد، ط1، 2017.
17. عبد الزهرة فيصل يونس، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
18. عمر محمد الزغول، الفقر والبطالة فايروس العصر المتجدد، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، ط1، 2019.
19. فايز بن إبراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، شركة العبيكان للتعليم، الرياض، ط7، 2022.
20. لحسن دردوري، الأخضر لقلبي، أساسيات المالية العامة، در حميثرا للنشر والتوزيع، 2018.
21. مجهول، (النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.

22. محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020.
23. محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014.
24. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015.
25. محمد عبد الله شاهين محمد، الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018.
26. يونس منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 2004.

ثانياً: المقالات

1. بن علي قريجيح، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2017"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المدرسة العليا بوهران، الجزائر، 2018.
2. خالد بن جلول، فريد حدادة، "اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصير الأجل بين البطالة والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015"، مجلة التنمية والاستشراف للبحث والدراسات، المجلد 03، العدد 05، ديسمبر 2018.
3. رشيد ساطور، "دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط"، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد 10، ديسمبر 2013.
4. سارة أدبوب، مريم لسبع، "تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)"، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2021.

5. سمير جريبوع، وهيبة آيت حبوش، "أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1962-2021"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13، العدد 12، جويلية 2023.
6. الشيماء حامد محمود حجاج، "سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 23، العدد 04، أكتوبر 2022.
7. عبد اللطيف عثمان، زهرة بورحلة، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2021)"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 02، 2022.
8. علي سنوسي، محمد بن البار، "أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012) _دراسة قياسية_"، مجلة الحقيقة، العدد 37.
9. فاتح شيبان، "أثر البحث العلمي والتطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي والتنمية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2019.
10. فضيلة ملواح، علي مكيد، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد الخاص، جوان 2020.
11. فوزي لوالبية، محمد سمير طعيب، محمد علي الجودي، "أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر "الفترة 1997-2017 أنموذجاً"، المعيار، المجلد 11، العدد 03، سبتمبر 2020.
12. كريمة بسدات، "دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر"، مجلة لمالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، 2016.
13. ليلي بعوني، "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي: مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 02، 2017.
14. محمود صالح عطية، "أسباب زيادة النفقات العامة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث مع الإشارة إلى العراق"، مجلة ديالي، العدد 50، 2011.

15. موراد تهتان، جلول شويرب، "محددات الإنفاق لحكومي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1980-2014)", مجلة البحوث للدراسات العلمية، المجلد 11، العدد 01، 2017.
16. نصيرة زقير، ليلي عبد الرحيم، علي عابد، "انعكاسات ترشيد النفقات العمومية على تحسين أداء سوق العمل باستعمال نموذج ARLD"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2021.
17. الوليد قسوم ميساوي، مونير بن حاح، "المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 03، 2021.

ثالثا: الرسائل الجامعية والمذكرات

1. أسماء عدة، "أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016/2015.
2. أمال عقون، "أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2014)" مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.
3. إيمان عبد السلام محمد، "أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي" دراسة حالة الجمهورية العربية السورية"، بحث لنيل درج الإجازة في الاقتصاد، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، 2018/2017.
4. بلال دريد، "أثر التضخم على القوائم المالية وطرق معالجته حسب النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.
5. شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

- العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
جامعة الجزائر 03، 2012/2011.
6. فاطمة بن وليد، " دور الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة
قياسية للفترة (1971-2016)"، مذكرة ماستر في الاقتصاد النقدي والبنكي، كلية
العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار،
2019/2018.
7. كريم بودخدخ، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة
الجزائر 2001-2009"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،
تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009.
8. محمد بن عزة، "ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة
تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/2009"، مذكرة
ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009.
9. مكي عمارة، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة
قياسية خلال الفترة 1986-2017"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،
جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018.

رابعاً: المحاضرات

1. محمد مداحي، محاضرات في المالية العامة، محاضرات موجهة لطلبة السنة
الثانية ليسانس في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند
أولحاج، البويرة، 2020/2019.